تقلص الأغلبية البرلمانية للمحافظين يدفع نحو مراجعة إستراتيجية بريكست

تغيير تركيبة البرلمان يستوجب انتخابات مبكرة

مع تقلص الأغلبية البرلمانية لحزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، يجد رئيس الوزراء الجديد بوريس جونسون نفسه أمام نفس البرلمان الذي رفض خطة تيريزا ماي في الانفصال ورفضه في ذات الوقت بريكست من دون اتفاق. ويضع البرلمان المنقسم بشدة حيال بريكست رئيس الوزراء، المتشدد حيال بريكست، أمام خيارين؛ إما المضي قدما في تعهداته بالانسحاب بحلول 31 أكتوبر وتقديم صفقته إلى برلمان يستعد أعضاؤه الآن لعرقلة الانسحاب من دون اتفاق وإما المقامرة بالدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة قد تعيد إلى حكومته الأغلبية الضرورية لتمرير الاتفاق.

فشل في أول اختبار انتخابي

لندن – خسر رئيس الوزراء البريطاني الجديد بوريس جونسون أول اختبار في صناديق الاقتراع في انتخابات فرعية الخميس، أدت إلى حصر غالبيته البرلمانية الصغيرة بصوت واحد فقط، ما سيعقد تنفيذ إستراتيجيته في خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

ومن شأن هذه الخسارة تقليص الأغلبية الفعلية لجونسون في البرلمان إلى مقعد واحد قبل مواجهة متوقعة حول خطته لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المقرر له يوم 31 أكتوبر دون اتفاق مع التكتل الأوروبي إذا فرضت الضرورة ذلك.

ومن قبل كانت حكومة جونسون تعتمد على تأييد حزب صغير من أيرلندا الشمالية لتحقيق الأغلبية الضئيلة التي تتمتع بها في البرلمان.

وفاز الديمقراطيون الأحرار بالمقعد في دائرة بريكون ورادنورشير في إقليم ويلز بأغلبية 1452 صوتا.

وفاز أيضا حزب "بريكست" الجديد للسياسي المخضرم نايجل فاراج، على حزب العمال وحل في المركز الثالث، في صفعة لثاني أكبر الأحزاب في بريطانيا.

جو سوينسون

الأغلبية تتقلص، ليس لديهم تفويض كي يخرجوننا من أوروبا

وقالت زعيمة الديمقراطيين الأحرار جو سوينسون في بيان الجمعة "أغلبية بوريس جونسون الآخذة في التقلص توضح أنه ليس لديه تفويض كي يخرجنا من الاتحاد الأوروبي"، فيما يشغل الديمقراطيون الأحرار 13 مقعدا في البرلمان. وأضافت سوينسون "سأفعل كل ما يمكنني لوقف الخروج وطرح بديل، رؤية إيجابية، لدينا الآن عضو إضافي في البرلمان سيصوت ضد الخروج في البرلمان".

وكان الناخبون في إقليم ويلز، ومن بينه منطقة بريكون، قد صوتوا بالموافقة على الخروج من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي أجري في عام 2016 لكن الإقليم الذي يزيد فيه عدد الأغنام على عدد السكان ثار فيه القلق على نطاق واسع بين المزارعين بسبب احتمال فرض رسوم جمركية باهظة على واردات الأغنام من ويلز إذا خرجت بريطانيا من التكتل دون اتفاق.

ويريد جونسون إعادة التفاوض بشأن اتفاق الانسحاب الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي وبروكسل، الأمر الذي يستبعده الاتحاد الأوروبي.

وفي حال الفشل، قال إنه لن يطلب تأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأن المملكة المتحدة ستغادر هذا التكتل باتفاق أو من دونه في 31 أكتوبر.

وسيؤدي ذلك إلى إضعاف الحكومة الجديدة التي أعلنت زيادة ميزانيتها للإعداد لبريكست دون اتفاق، عبر تخصيص مبلغ 2.1 مليار جنيه إضافي هذا العام.

وقال جون ماكدونل وزير المالية في حكومة الظل التابعة لحزب العمال المعارض "كان بإمكان هذه الحكومة أن تستبعد لا اتفاق حول بريكست وتنفق هذه المليارات على مدارسنا ومستشفياتنا ومواطنينا".

ولكن الاعتراضات على ذلك ليست محصورة في صفوف حزب العمال فقط، فقد حذر فيليب هاموند، وزير المالية في حكومة المحافظين السابقة، من أنه سيبذل كل ما في وسعه لمنع "لا اتفاق".

و تأتي الهزيمة الانتخابية في وقت يتكهن فيه مراقبون بأن جونسون سيسعى للدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة، على أمل استعادة الغالبية المحافظة التي خسرتها ماي في انتخابات 2017، فيما استبعد الأخير الدعوة إلى انتخابات مبكرة قبل أن تغادر بريطانيا التكتل الأوروبي.

وخلال زيارة لمدينة برمنغهام وسط إنكلترا قال إن "الشعب البريطاني صوت في 2015 و2016 و2017".

وأضاف "ما يريدوننا أن نفعله هو تحقيق المهمة التي أوكلوها إلينا، وهي الخروج من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر".

وقال "لا يريدون انتخابات أخرى، لا يريدون استفتاء آخر، ولا يريدون انتخابات عامة".

ولكن يمكن للبريطانيين أن يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع في حال أسقط النواب حكومة جونسون الجديدة في تصويت بسحب الثقة، سعيا لتجنب بريكست من دون اتفاق.

وتبقى الانتخابات القادمة في بريطانيا مقررة بعد ثلاث سنوات، لكن الدلائل تشير إلى أن جونسون يستعد لتنظيم استفتاء مفاجئ في غضون أسابيع أو أشهر لتجنّب مأزق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي أطاح بسلفه تيريزا ماي التي استقالت بعد فشلها ثلاث مرات في الحصول على دعم البرلمان لصفقتها مع الاتحاد الأوروبي.

ويقول الباحث البريطاني، تيم دورانت، إن جونسون سيواجه نفس البرلمان الذي تعاملت معه ماي، ويشمل أغلبية مجلس العموم والمشرعين الذين رفضوا كل محاولات ماي لترك الاتحاد الأوروبي إما بصفقة وإما دونها.

ويضيف دورانت أن جونسون يصور نفسه كالشخص الوحيد القادر على إتمام عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد يعمل على تغيير التشكيلة البرلمانية لضمان نجاحه، ويتطلب ذلك إجراء انتخابات.

وقال جونسون إن الانتخابات ليست من أولوياته، وهو ما يدل على أنها تبقى احتمالا واردا لم يستبعده.

وقال أستاذ التاريخ السياسي في جامعة نوتنغهام، ستيفن فيلدينغ، إن رئيس الوزراء يستعد لإلقاء اللوم على بروكسل إذا فشلت محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتهت العملية بطلاق دون صفقة. وتابع فيلدينغ "يتمثّل السيناريو الأكثر احتمالا في توجه بوريس إلى بروكسل التي سترفض ما سيعرضه، سيقول حينها إنه أراد إبرام صفقة لكنهم لم يسمحوا له بذلك، وقد يستغل ذلك ليطلب من الشعب مساندته في إخراج البلاد من الاتحاد الأوروبي عبر الدعوة إلى إجراء انتخابات".

ويتوقع أستاذ التاريخ السياسي أن يتبع جونسون هذه الخطة قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بسبب الاضطرابات التي يمكن أن تتبع خروجا دون صفقة.

وحذر الاقتصاديون من أن ترك الكتلة دون اتفاق يهدد بتعطيل التجارة بسبب فرض الرسوم الجمركية بين بريطانيا والكتلة. وتقول الهيئة الرقابية البريطانية للخدمات المالية إن ذلك قد يتسبب في خفض قيمة الجنيه الإسترليني مما يدفع المملكة المتحدة نحو انتكاسة اقتصادية كبرى.

تشير أول أعمال جونسون في منصبه إلى أنه يمهد الطريق لتصويت وطني، فقد ساعد كبير مستشاريه دومينيك كامينغز في قيادة حملة التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي سنة 2016. وصمم المحافظون العشرات من الإعلانات التي انتشرت على موقع فيسبوك بطريقة بدت وكأنها حملة لانتخابات قادمة.

ويمكن أن تؤدي الانتخابات المبكرة إلى نتائج عكسية، كما اكتشفت ماي سنة 2017 عندما دعت إلى استفتاء مفاجئ لتعزيز موقفها في محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. حينها فقدَ حزب المحافظين الأغلبية المطلقة في البرلمان.

ولكن جونسون يتمتع ببعض المزايا التي يمكن أن تغير هذه الحسابات، حيث تعد قدرته على الإقناع والتأثير أفضل من قدرة ماي. كما يعاني حزب العمال المعارض من الانقسام داخله، إذ لا يعلم ما إذا كان عليه مساندة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أم دعم بقائها في الكتلة. ويبدو جونسون أكثر استعدادا من ماي الحذرة فيما يتعلق بتقديم وعود قوية وبارزة.

واشنطن وموسكو تعلنان انتهاء العمل بالمعاهدة النووية

واشنطن – أعلنت الولايات المتحدة وروسيا الجمعة، انتهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة، مع تبادل الطرفين الاتهام بالمسؤولية عن انهيار هذه الاتفاقية الثنائية المهمة المبرمة خلال الحرب الباردة، فيما تسعى واشنطن إلى صياغة معاهدة جديدة تضم الصين، في وقت يعتقد فيه المسؤولون الأميركيون أن نحو 95 بالمئة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التي تشكل جزءا جوهريا من إستراتيجية بكين الدفاعية، تنتهك تلك المعاهدة.

وفي خطوة غير مفاجئة، وبعد ستة أشهر من حوار غير فعال واتهامات متبادلة بالإخلال بالاتفاقية، سمحت القوتان بانقضاء المهلة التي أعلنتها إدارة دونالد ترامب في فبراير دون تغيير مواقفهما.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في بيان من بانكوك، حيث يشارك في قمة إقليمية، إن "انسحاب الولايات المتحدة بما يتوافق مع المادة 15 من الاتفاقية يبدأ مفعوله اليوم (الجمعة)، لأن روسيا لم تجدد التزامها التام والقابل للتحقق" في المعاهدة.

وجاء ذلك بعد دقائق من إعلان الخارجية الروسية عن انتهاء هذه المعاهدة بـ"مبادرة" من واشنطن، مقترحةً في موازاة ذلك "تجميدا لنشر الصواريخ متوسطة المدى".

وعلقت واشنطن مطلع فبراير مشاركتها في معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى، متهمة موسكو بتصنيع صواريخ لا تتوافق مع أحكام المعاهدة. وبدأت مع التعليق فترة انتقالية من ستة أشهر انتهت الجمعة.

وسمحت معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى -بمنعها استخدام سلسلة صواريخ ذات مدى متوسط (500 إلى 5500 كلم)- بالتخلص من صواريخ "أس أس 20" الروسية و"برشينغ" الأميركية التي كانت منتشرة في أوروبا.

وأكد بومبيو أن "الولايات المتحدة عبّرت عن مخاوفها لروسيا منذ عام 2013"، مشيرا إلى "الدعم الكامل" من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي للولايات المتحدة. لكن موسكو "صدت بشكل منهجي خلال ست سنوات كل الجهود الأميركية لدفع روسيا إلى احترام النص من جديد".

ويهدد انتهاء معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى بإطلاق سباق تسلح جديد بين القوتين.

ومؤخرا حذر وزير الدفاع الأميركي الجديد مارك إسبر من أن واشنطن "ستفعل ما يصبّ في مصلحتها"، بينما توعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنشر صواريخ جديدة بالفعل.

وفي الواقع، يتطلع البنتاغون إلى إمكانية تحديث ترسانته لمواجهة صعود الصين التي تريد إثبات تفوقها العسكري في آسيا.

ومن الجانب الروسي، لا يؤسف الكرملين التخلص من أداة تعتبر أنها تصبّ في مصلحة واشنطن. وفي بروكسل، قال حلف شمال الأطلسي إنه لا يريد الدخول في سباق تسلح جديد، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن "قدرته على الردع تبقى موثوقة".

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الخميس من أن "العالم سيخسر أداة مهمة في مواجهة الحرب النووية".

وأكد وزير الخارجية الأميركي في الوقت نفسه أن إدارة ترامب ترغب في افتتاح "مرحلة جديدة من تحديد الأسلحة"، تتجاوز الإطار الثنائي الروسي-الأميركي، وتضمّ أيضا الصين، وهو اقتراح لا يبدو أنه أثار اهتمام بكين حتى الآن. ويبقى اتفاق "ستارت" الاتفاق الثنائي الوحيد الفعال بين واشنطن وموسكو في مجال الأسلحة النووية. وهو ينص على أن يبقى عدد أسلحة الترسانتين النوويتين للبلدين أدنى مما كان عليه في الحرب الباردة، وينتهي مفعوله في عام 2021.

ويرى المحلل الروسي ألكسندر سافلييف أن "فرص تمديد 'ستارت' ضعيفة. في ظل هذه الظروف، لا شيء سيكون قادرا على الحد من سباق التسلح الجديد بين الولايات المتحدة وروسيا".

سباق تسلح جديد

عقوبات أميركية جديدة على روسيا بسبب قضية سكريبال

واشنطن - نقلت وكالة الإعلام الروسية عن وزارة الخارجية الروسية قولها الجمعة إنها تأسف لتحرك الولايات المتحدة لفرض عقوبات جديدة على موسكو بسبب تسميم جاسوس سابق في بريطانيا العام الماضي.

ووقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخميس أمرا تنفيذيا يبدو أنه يجيز فرض جولة ثانية من العقوبات الأميركية على روسيا، عقابا لها على الهجوم الذي تعرض له عميل الاستخبارات سيرجي سكريبال وابنته يوليا بغاز الأعصاب السام في سالزبري العام الماضي.

وذكرت وكالة بلومبرغ الجمعة أن الأمر التنفيذي الذي صدر عن البيت الأبيض، يوجه الحكومة الأميركية إلى السعي من أجل وقف مصادر التمويل الدولية، وإلى منع البنوك الأميركية من تقديم قروض لدول تعرضت لعقوبات أميركية بسبب استخدامها أسلحة كيميائية أو نووية، وروسيا إحدى هذه الدول، حيث تواجه جولة أخرى من العقوبات الأمريكية، رغم أن اسمها لم يرد في القائمة.

وغرد آندرو ويبس، المشرف على الأبحاث الخاصة بروسيا ومنطقة أوراسيا لدى مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، "الأمر التنفيذي سيمنع تقديم قروض من البنوك الأميركية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية".

وكشف مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية أن العقوبات الجديدة ضد روسيا ستستهدف وقف تصدير منتجات تمس الأمن القومي.

والمنتجات المشار إليها تندرج تحت تصنيفات أجهزة الكومبيوتر والإلكترونيات والمجسات وأجهزة الليزر والاتصالات ومعدات إنتاج النفط وتكنولوجيا المعلومات والأمن.

وسترفض الخارجية الأميركية -وفقا للعقوبات الجديدة- منح تراخيص تصدير تلك المنتجات أو المكونات أميركية الصنع أو المصدر إلى أي شركة أو مؤسسة ممولة من الحكومة الروسية أو مملوكة لها، حسب ما نقلته وكالة رويترز. وفي إجابة عن سؤال حول سريان العقوبات على شركة الخطوط الجوية الروسية "آيروفلوت"، قال المسؤول "باعتبار أن آيروفلوت شركة مملوكة أو ممولة من الحكومة الروسية، وفي حال أن أحدا تقدم بطلب رخصة تصدير لتوريد منتجات تقع تحت نظام العقوبات هذا، سيتم على الأرجح رفض هذه الطلبات".